المصـــــدر : اليمامة - ملحق خاص
التـــاريخ : 18-02-2006
العـــدد : 0
الصفحـات : 14
المسلسل : 5

بقلم: عبدالوهاب بدرخان *

ملكٌ في عالم متغيّر

رجل دولة يتصف بالوضوح والبساطة، يعرف ماذا يريد وماذا يفعل. لديه حسٌ مرهف بضرورة الانفتاح ، واقتناع عميق بأهمية الإصلاح. يجسد أفضل ما يعنيه الاسلام من مزايا ومبادئ، خصوصاً حين أبدى تسامحه مع من اعتزموا الاساءة إليه. لا يحتاج محدثه إلى وقت طويل كي يدرك صدقيته وثبات مواقفه وفطرية تواضعه وتلقائية ابتعاده عن التعقيدات. لا شك أن شخصيته لعبت دوراً حاسماً في حل كثير من المسائل التي كانت تتطلب جهداً أكبر من الآخرين..

هذا بعض من الانطباعات التي تركها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لدى الزعماء الذين التقوه داخل المملكة وخارجها، منذ كان ولياً للعهد وبعدما انتقل إليه العرش خلفاً للعاهل الراحل الملك فهد بن عبدالعزيز وبالطبع استشف الجميع وجود استمرارية سلسة في السياسة السعودية، تحافظ على الثوابت والعهود، علماً بأن الظروف تتغير مستدعية تغييراً في أساليب العمل والأهداف المطلوب تحقيقها.

لا بد من الملاحظة أن الحقبة التي تسلم فيها الملك عبدالله أعلى مسؤولية في المملكة تميزت بسرعة التغيير في العالم على كل المستويات، ووسط عواصف وأنواء إقليمية ودولية. وكان عليه أن يواجه ويتحمل خصوصاً في الأعوام الأخيرة أعتى التحديات التي طرأت أمام المملكة، من دون أن يتعرض للتوازنات التي قامت عليها علاقاتها الخارجية. صحيح أن الارهاب ضرب في كل مكان، لكن السعودية عانت فيه من القريبين والبعيدين في الداخل والخارج، من بعض أبناء البيت، ومن بعض الأصدقاء والجيران. وحتى الحرب الدولية على الارهاب خيضت مع السعودية وفي بعض الأحيان ضدها. وكان عليها أن تتحمل الاجحاف وسوء الفهم وسوء النية وكل أنواع التلفيق والابتزاز. كانت تلك معركة متعددة الجوانب والأطراف لم يشهدها أي بلد آخر في العالم، ولم يكن ممكناً ولا مسموحاً فيها سوى انتصار إرادة المجتمع وانحيازه لاستقراره وتعايش أبنائه. وقد صح الصحيح في النهاية، وأمكن احتواء المشكلة داخلياً بالحزم والصبر والحكمة، ومن دون التخلي عن خصوصيات المجتمع وأعرافه. وفي كل المراحل كان الملك عبدالله يخاطب الشعب شخصياً ليحدد خطوط المهادفة والتسامح وخطوط المواجهة واستخدام القوة.

عالم ما بعد ١١ سبتمبر فرض حقائق ومفاهيم استثنائية للتعامل الدولي، وكان على السعودية أن تتكيف معها بالحنكة والصلابة في آن. وفي هذا العالم دولة عظمى وحيدة لا ترغب أي دولة صغيرة أو كبيرة في أن تخاصمها أو تواجهها. وقد جاءت العمليات الارهابية للسعودية بمشاكل لم تتوقعها فوجدت نفسها في وسط أزمة مفتعلة مع الولايات المتحدة، حتى بدا كأن الدولتين الصديقتين في حرب غير معلنة. كان لا بد أن تدور الأحداث دورة كاملة قبل أن تستعيد الأمور نصابها. وكان للملك عبدالله دور مباشر في تصحيح مسار العلاقة بين الطرفين ليس فقط من أجل السعودية وإنما لأن للسعودية دوراً في العالمين العربي والاسلامي لا بد منه وبرهنت التجربة أن أي بلد آخر لا يستطيع القيام به بدلاً منها أو بالنيابة عنها. وفي المقابل، أمكن للولايات المتحدة أن تلمس خلال فترة التأزم أن ليست لها مصلحة على المدى الطويل في تحييد السعودية، أو في عرقلة دورها المحوري سياسياً واقتصادياً، سواء في منطقة الخليج أو في العالم العربي، ولعلها تأكدت من ذلك في محنتها العراقية أو في بحثها عن حل للقضية الفلسطينية.

ثم كان المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب والقمة الاسلامية في مكة المكرمة كمحطتين دوليتين سجلتهما السعودية خلال العام الماضي، وأوجدت بينهما رابطاً ملموساً. إذ طرح المؤتمر فكرة لزوم نظرة جديدة ومختلفة الى الارهاب ووجوب التصدي لهذه الظاهرة من كل جوانبها الأمنية والاجتماعية، وكذلك السياسية والاقتصادية، مقترحاً لذلك إنشاء مركز دولي للتنسيق. ومن أهم نتائج هذا المؤتمر أنه لفت إلى ثغرات في الحرب على الارهاب أهملتها الدول الكبرى أو ارتكبتها عبر أخطاء متراكمة. كما أنه نبه الى أن هذه الحرب لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا كان هناك تعاون دولي حقيقي، وهو ما لم تحرص الدول الكبرى على ترسيخه، فاهتمت فقط بما يعنيها داخل حدودها أو دخلت في تعاون إقليمي محدود. أما قمة مكة المكرمة فسعت خصوصاً الى إعلان المفاهيم التي تعتمدها الدول الإسلامية في تقديمها للإسلام وفي تعاملها مع العالم، وارتكزت في ذلك الى نتائج حوارات طويلة بين المفكرين وعلماء الدين. وفيما شكلت هاتان المحطتان الاطار العام لرؤية سعودية تريد أن تضع الارهاب في موقعه وحجمه، كما تريد أن تصالح العالم الغربي مع العالم الإسلامي لئلا ترسخ الحرب أساليب سلبية في التعامل مع الاسلام كدين يحرض على العنف ومع المسلمين كمواطنين مشتبه بهم، فإن المحك الأساسي يبقى في إرادة الجميع بالتعاون لتفعيل تلك الرؤية.

كان الملك عبدالله قد أعطى اسمه للمشروع الذي أقرته قمة بيروت عام ٢٠٠٢، فأصبحت المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط، وهي المبادرة التي تعاملت بها إسرائيل بسلبية مطلقة وبذلت كل ما في وسعها للتملص منها، كونها تطالبها بواجبات والتزامات، بل إنها لا تزال تعمل لاستبعادها. لكن أي سلام لن يبصر النور ويصبح حقيقة معاشة من دون المرور بهذه المبادرة المتوازنة والمراعية لشروط السلام العادل والشامل والدائم. في الوقت نفسه تبدو السعودية مدعوة الى استخدام نفوذها المعنوي والسياسي والاقتصادي لتسهيل عودة الاستقرار الى العراق. فهذا البلد الباحث عن صيغة للحياة الطبيعية والتعايش بين مختلف مكوّنات مجتمعه يحتاج الى ضمانات إقليمية ليبقي على شيء من هويته التي عرف بها على مر تاريخه، لكنه يحتاج أولاً الى مصالحة وطنية داخلية. هذا ما باتت الولايات المتحدة تعتقد به رغم مكابراتها التي فاقمت الوضع العراقي أكثر مما ساهمت في حلحلته وتطبيعه. ومعروف أن مشروع المصالحة الذي تبنته الجامعة العربية كانت إشارته الأولى انطلقت في لقاء عربي رعته السعودية وقدمت له الدعم وأخذته على عاتقها، وبالطبع تبقى نتائجه رهن العراقيين أنفسهم.

هذا العالم الذي لا ينفك يتغير منذ بدايات تسعينات القرن الماضي، اعتمد عناوين ومفاهيم جديدة عبر إطلاق مسارات العولمة. فأصبح الاقتصاد هو السياسة، وباتت السياسة أكثر خضوعاً لأحكام الاقتصاد وقواعده. وإذ نجد أن الملك عبدالله قد جال طوال هذه الأعوام في القارات الخمس، فلا شك أنه سعى الى وضع المملكة في قلب هذه التغيرات وتكييفها معها. وقد لاحظ الكثير من المراقبين كيف أنه أحاط نفسه بمعاونين ومستشارين شبان ومخضرمين ذوي خبرة بمفاتيح العالم الجديد وأرقامه. وكان في أساس هذا التحرك أن السعودية قوة اقتصادية لا يستهان بها، وبالتالي فمن الواجب تأهيلها للتلاقي مع متطلبات العصر. ولعل الجولة الآسيوية الأخيرة للملك عبدالله حملت

المصـــــدر : اليمامة - ملحق خاص
التـــاريخ : 18-02-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 15 المسلسل : 5

كل رموز التوجهات السعودية في عهده، سواء بتكريس الانفتاح أو بإنشاء علاقات جديدة وتعميقها على قاعدة المصالح والصداقة. ولا شك أن المجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس الأعلى للنفط، اللذين أقيما بإشراف الملك عبدالله، يساهمان بشكل حيوي ومباشر في بلورة توجهات السعودية ووضع آليات تنفيذها وتحديد جدواها، فالعالم المتغير هذا أعطى دوراً حاسماً للتخطيط والاستشراف، وبالأخص للتفكير والعمل من خلال المؤسسات والقوانين.

من هنا فإن الانفتاح على الخارج لا بد أن يتوازى مع انفتاح داخلي رأيناه في العديد من المبادرات، التي أخذت طابعاً متدرجاً، وتمثلت بالحوار الوطني على مستويات عدة لعل أهمها ما يعنى بشؤون المرأة والشباب. فالأجندة الوطنية شاملة ومتوسعة، لكن الملحّ فيها يتعلق بالعمل والتعليم وتأهيل المرأة. وكانت للملك عبدالله مواقف أظهرت عمق الاهتمام بالقطاعات التي تحتاج الى رعاية وتحفيز. فالعاهل السعودى يتابع الحوارات التي أعطى الاشارة لانطلاقها، كما يتابع النشاط المواكب الذي يحضّر لتطبيق الاقتراحات التي تنبثق منها. هنا أيضاً نجد أن الرؤية للاستقرار الداخلي بدلت ركائزها، ليصبح هذا الاستقرار مشاركة وتعاوناً بين الجميع على قاعدة الحقوق والواجبات. وفي هذا المجال يتابع الملك عبدالله العمل بمنهج الاهتمام بالإنسان السعودي وفتح الفرص أمامه للتأهل والعمل. وكان لافتاً ألاّ يتردد ملك سعودي في الاعتراف بوجود مناطق فقيرة، بل قصدها بنفسه في مدن عدة للاطلاع ولتكوين فكرة عما يتوجب عمله لتحسين معيشة الفئات الشعبية التي تعيش فيها. هذا يدخل في صميم العمل المستقبلي لمواجهة آفات المجتمع، ولا شك أن الملك عبدالله أراد أن يفي بعهد قديم لديه، وهو الذي نشأ في البادية، بأن تكون الدولة الأغنى في المنطقة حادبة على أبنائها الذين أعوزتهم الفرص وأعجزتهم الحاجة.

تبقى الورشة الداخلية هي الأهم، بل الأصعب، خصوصاً إذا تطلب الأمر - كما هو فعلاً - تعويضاً لنقص تراكم على مر السنين وكانت الدولة فيها تدير شؤون الرعية واستقرارها بمفاهيم أبوية لم تعد كافية الآن. لكن التحدي الذي تخوضه المملكة في عهد الملك عبدالله يتمثل في المحافظة على الخصوصية والأعراف مع التكيف ومتطلبات العصر، وهي قادرة على ذلك ما دامت الإرادة متوفرة، وكذلك العزم والإمكانات.

---

* نائب رئيس تحرير «الحياة» - لندن